

المجتمع المدني العربي في إسرائيل: نُخب جديدة، رأس مال اجتماعي وتحُدُّ لهيكل القوة

مختلفة أشغلت الباحثين المهتمين بالمجتمع المدني. وتشير الأدبيات العديدة في هذا المجال إلى تعقيد الظاهرة وتشابكها وإلى تجلياتها المختلفة والمتشعبة. وليس ثمة اتفاق واسع بشأن تعريفات المجتمع المدني وبشأن الأدوار التي يؤديها في الحياة الاجتماعية والسياسية. فقد أشارت المدارس المختلفة إلى مستويات مختلفة في المجتمع المدني، وأكدت أدواراً مختلفة يضطلع بها.

ولكن، على الرغم من التباينات وعدم التوافق بشأن مركّبات المجتمع المدني المختلفة، إلا أن ثمة اتفاقاً واسعاً حول أهمية وجوده وقوة تأثيره. فثمة ليبراليون، ليبرتاريون محافظون، ماركسيون وماركسيون جدد يتفقون على أن وجود فضاء مدني بين الدولة وبين الفرد هو ظاهرة اجتماعية وسياسية مهمة، تعكس تغيرات في فهم الوجود الجمعي للبشر في أطر سياسية مشتركة. مثل هذا الفضاء ضروري لتوفير خدمات ترتأي الحكومة عدم تزويدها،

[تعريف: هذا المقال هو مقدمة كتاب للباحث أمل جمال سيصدر قريباً. النص المنشور هنا مترجم بتصرف عن الأصل باللغة العبرية]

أشغل المجتمع المدني، كمفهوم نظري وكواقع تجريبي، مفكرين وباحثين كثيرين خلال العقود الأخيرة. إن تطور فضاء مدني، يتكون من منظمات تطوعية ومبادرات شعبية غير ممأسسة، تعمل باسم المواطنين ونيابة عنهم لدفع قضايا على جدول الأعمال مقابل الدولة وعلى مسافة منها، يشكل ظاهرة اجتماعية وسياسية تثير أسئلة عديدة شتى. وتشكل عوامل ودلالات تطور فضاء كهذا، مميزاته، أهداف العناصر الفاعلة فيه، مميزات منظومات العلاقات بين عناصره المختلفة ومميزات منظومات علاقاتها مع الدولة، جوانب

(*) أستاذة العلوم السياسية - جامعة تل أبيب.

وضروري أيضا لإتاحة المجال أمام إجراء مناقشات سياسية تترتب عنها تأثيرات فعلية على صناع القرار في الدولة. كما أن مثل هذا الفضاء ضروري، أيضا، لتوفير الحماية في وجه عسف السلطة. ويرى كثيرون في هذا الفضاء تجسيدا لإرادة المواطنين ورغبتهم في تحمل المسؤولية عن جوانب محددة من حياتهم وإبقائها خارج دائرة تأثير الدولة أو العائلة. ومن هنا، فإن للمجتمع المدني مظهرات تنظيمية، أخلاقية وإجرائية يتيح الدمج بينها التعبير عن سيطرة المواطنين على جزء غير قليل من صيرورة حياتهم. ولذا، فإن وجود فضاء مدني ناشط كهذا، مكون من تنظيمات تطوعية، اتحادات مدنية مأسسة، حركات اجتماعية أو شعبية غير مأسسة، يمثل تجسيدا مهما لتبلور قوة اجتماعية في مقابل قوى السوق الساعية إلى السيطرة على مستويات وجوانب متزايدة من مناحي الحياة، وفي مقابل سلطة الدولة الساعية، دوماً وباستمرار، إلى توسيع سيطرتها، النظامية والقهريّة على حدّ سواء. وليس معنى هذا أن المجتمع المدني ليس سياسياً، أو لا يدار في مستويات وجوانب معينة بموجب معايير تميّز السوق، لكنه - على الرغم من هذا - غير مُعدّ ولا يطمح بشكل متعمد لاحتلال السلطة ولا يعمل بشكل مباشر وفق منطق الربح، الذي يميز شركات السوق.

المجتمع المدني هو، إذن، تجسيد لفضاءات من العمل تعبر عن رغبات، مفاهيم ومصالح مجموعات من المواطنين الذين يختارون العمل بصورة مستقلة ذاتياً وطبقاً لقواعد لعبة بعيدة عن الربح والخسارة الاقتصاديّين من أجل دفع وتحقيق أهداف مشتركة تتم صياغتها بشكل مستقل عن علاقات السيطرة الرسمية المباشرة. ومن هنا، فإن المجتمع المدني هو سياسي في جوهره، من مجرد رغبته في إقصاء مجالات محددة من حياة المجتمع إلى خارج دائرة السيطرة المباشرة من طرف الدولة أو قوى السوق. والمجتمع المدني هو سياسي بكونه يضع بعضاً من مستويات الحياة العامة في مقابل السياسة الرسمية وعلى الضد منها. وهو سياسي، أيضاً، في محاولته التأثير على سيرورات وضع السياسات وصنع القرارات في الجهاز السياسي الرسمي، من دون أن يتحول إلى جزء لا يتجزأ منه. وهو سياسي، أيضاً، بمجرد رغبته في دفع وتأسيس أنماط حياتية ورؤى معينة على حساب أخرى في المجتمع وبدلاً منها. وعلى هذا، فإن المجتمع المدني يستبطن خاصية السعي ضد الهيمنة أو السيطرة. ويكونه يقود تحولا اجتماعياً وسياسياً ويتحدى الواقع القائم، أو محاولات تكريس من جانب قوى سياسية مستفيدة منه، يشكل المجتمع المدني تجسيدا لحرية المجتمع واستقلالية أعضائه الذاتية. ولا يمكن للمجتمع المدني أن يكون جزءاً من المنظومات السلطوية، وإذا ما أخضع نشاطه لأهداف كهذه، فإنه يفقد أحد مميزات وجوده الجوهرية.

يُنظر إلى نشوء المجتمع المدني، من الوجهة التاريخية، باعتباره جزءاً من تطور الحداثة ونشوء مجتمع الجماهير. فقد استبدلت المنظمات المدنية التطوعية مؤسسات اجتماعية تقليدية وكبحت تطور سيطرة الدولة على جميع مناحي الحياة الاجتماعية. وإزاء هذا، يرى كثيرون إلى المجتمع المدني بوصفه أحد المقومات المهمة في نشوء وتطور الديمقراطية الحديثة. إن وجود فضاء مدني مستقل ذاتياً عن الدولة وعن العائلة لا يشكل تجسيدا لسيرورات تحديث المجتمع فحسب، إنما تجسيدا أيضاً لتقييد السلطة ووضع موانع أمام اختراق الدولة لفضاءات حياتية مدنية. وقد اعتُبر المجتمع المدني ومدى تطوره تجسيدا لتطور الديمقراطية، ما أدى إلى نشوء الرابطة غير القابلة للفصم بين هاتين الظاهرتين. يجعل هذا التعقيد المجتمع المدني ظاهرة مركبة ومتميزة. لكن الظاهرة تصبح أكثر تعقيداً في حالات يحتدم فيها الصراع والنضال على طابع المجتمع أو الدولة. ففي هذه الحالات، تصبح مميزات منظمات المجتمع المدني وإسقاطات وجودها مسائل أكثر تعقيداً. ذلك إن النقاش الاقتصادي في المجتمع المدني ينبغي أن يتخذ انعطافاً تأخذ في الحسبان محوراً الصراع. ومن شأن هذا أن يؤثر على دور منظمات المجتمع المدني وعلى مميزات مساهمتها السياسية. وتستدعي مثل هذه الحالة انتباهاً خاصاً ومشدداً يتعقب سلوك منظمات المجتمع المدني ومدى ملائمتها للتعريفات المختلفة بشأن رؤية المجتمع المدني وغاياته.

المجتمع المدني الأقليمي هو ظاهرة فريدة تستوجب الانتباه سعياً إلى فهم دقائقه وتمايزه عن المجتمع المدني العام في الدولة. ويصح هذا، بوجه خاص، في الدول الإثنو- قومية التي تحتضن أقليات قومية وثقافية، حيث منظمات المجتمع المدني الإقليمية تعمل في مواجهة الدولة المعرفة بقومية وثقافة آخرين. وفي واقع كهذا، يكتسب التفاعل بين منظمات المجتمع المدني وبين الدولة طابعاً مميزاً، نظراً لاختلاف منظور كل منهما. منظومة العلاقات بين منظمات المجتمع المدني الإقليمية وبين المنظمات المدنية لدى الأغلبية تصبح، بالطبع، ظاهرة مثيرة. التصورات بشأن الدولة، مهماتها، سياستها، قيمها، أدائها ومسلكتها تصبح حلقات مثيرة ومهمة يجدر الانتباه إليها والتركيز البحثي عليها. وعلى الرغم من توفر أبحاث حول مجتمعات مدنية إقليمية، إلا أنها ليس فيها ما يكفي لسبر غور نشاطها وأدائها في إطار الدولة القومية الإثنوية. ويأتي هذا الكتاب لإلقاء الضوء على هذه الفريدة. يعالج هذا الكتاب مميزات، تعبيرات ودلالات المجتمع المدني العربي الفلسطيني في إسرائيل. وهو يتغيا معالجة ثلاثة نواقص نظرية واثنين تجريبيين. النقص النظري الأول ينبع من قلة الأبحاث

يرى كثيرون إلى المجتمع المدني بوصفه أحد المقومات المهمة في نشوء وتطور الديمقراطية الحديثة. إن وجود فضاء مدني مستقل ذاتيا عن الدولة وعن العائلة لا يشكل تجسيدا لسيرورات تحديث المجتمع فحسب، إنما تجسيدا أيضا لتقييد السلطة ووضع موانع أمام اختراق الدولة الفظ لمجالات حياتية مدنية. وقد اعتُبر المجتمع المدني ومدى تطوره تجسيدا لتطور الديمقراطية، ما أدى إلى نشوء الرابطة غير القابلة للفصم بين هاتين الظاهرتين.

شبكة علاقاته مع بيئته الإسرائيلية بوجه خاص. والسؤال المركزي الذي ينتصب في هذا السياق يتعلق بحجم التحدي الذي يضعه هذا المجتمع المدني أمام بيئتها السياسية، الاجتماعية والثقافية، بأفاق العمل المدني التي يفتحها هذا المجتمع فتمنح المواطن العربي قوة مؤثرة وتؤدي إلى تغيير هيكل القوة السائد، الذي يمس مكانته ومدى تأثيره على بيئته. كما يستقصي هذا البحث، أيضا، مسألة رأس المال الاجتماعي، المرتبط بالمجتمع المدني، والصورة التي تتجسد فيها هذه المسألة في المجتمع المدني العربي الفلسطيني في إسرائيل وتأثيرها على منظومة علاقاته مع هيكل القوة السائد، الذي تنشط في نطاقه.

المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، وخصوصا المجتمع المدني الذي ينشط بين ظهرانيه، هو مجتمع ذو ميول نخبية ترتبط بنمو وتطور نخبة مثقفة خلال العقود الأخيرة. هذه النخبة هي المبادرة والمسيطرة في الشبكات الاجتماعية المدنية المختلفة وتقيم بينها وبين نفسها علاقات تبادلية، من خلال المحافظة على مصادر القوة ورأس المال الاجتماعي. ومن شأن البحث في الجذور الطبقيّة التي نمت منها منظمات المجتمع المدني العربي أن يدلنا إلى مميزات النخبة المدنية العربية وأن يسلط الضوء على تطورات إيديولوجية جوهرية في المجتمع العربي في إسرائيل بصورة عامة. ويمكن لهذه التطورات أن تكشف عن العوامل التي أدت إلى التحولات السياسية والاجتماعية التي حصلت في هذا المجتمع خلال العقود الأخيرة.

وحيث بالنسبة إن تحدي الهيمنة السياسية، النظام، وموازنة ميول التفضيل فيما يتعلق ببنوية الدولة - وخصوصا في دولة قومية إثنية ثقافية - قد يتحول، بالنسبة إلى منظمات مدنية أقلية، إلى "raison d'être" للمجتمع المدني الأقلية. ومن غير المتيسر البحث في هذا المجتمع وفهمه إلا من خلال رؤية النظام السياسي الذي ينشط في إطاره. ويصح هذا، بشكل

حول المجتمع المدني الأقلية في حالات الصراع، ويتصل النقص النظري الثاني بغياب أي بحث في العلاقة بين التنظيمات المدنية وبين جمهور الهدف التي تصوّب نحوه على صعيد التمكين، التطوير وسيرورات الديمقراطية السياسية والاجتماعية الداخلية. ويرتبط النقص النظري الثالث بقلة الأبحاث التي تعالج طابع العلاقة بين مأسسة تنظيمات المجتمع المدني وبين هيكل القوة السياسية والاقتصادية السائدة، وخاصة مدى معارضة منظمات المجتمع المدني لهيكل القوة السائد، إلى جانب القبول به بمجرد نشاطها في إطاره ووفق قواعد اللعبة التي يقررها هو. أما النقص التجريبي الأول فيتصل بغياب البحث الشامل حول المجتمع المدني العربي الفلسطيني في إسرائيل. ويتعلق النقص التجريبي الثاني بغياب معالجة كافية للعلاقة بين منظمات المجتمع المدني العربي وبين جمهور هدفها، لا سيما نظرة المجتمع الاقتصادي إلى منظمات المجتمع المدني ودورها كوكيلة للتعزير والتمكين، التطوير والديمقراطية.

الهدف الأساسي من البحث هو استقصاء التحولات الأساسية التي حصلت وتحصل في هذا المجتمع المدني خلال العقود الأخيرة والوقوف على دلالات وإسقاطات هذه المميزات والتطورات على المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل بوجه عام، وعلى



الفلسطينيون في إسرائيل: صدام بنيوي مع الدولة.

وعلى الرغم من أن المجتمع المدني العربي ينشط في نطاق دولة القانون ويتميز، في مستويات رسمية، عن المجتمع السياسي، إلا أن البحث يوضح إن هذا المجتمع منشغل بمقارعة سياسة الدولة حيال المجتمع العربي، من خلال تحدي النظام الثقافي - السياسي المهيمن، يطالب بدمقرطة الدولة ويزود، بدرجات متفاوتة، خدمات تحجم الدولة عن توفيرها، أو لا تهتم بتوفيرها.

منظومة التزام مدني مفروضة على المواطنين، الذين يرغبون في الدفاع عن مجتمعهم الأم وتحسين جوانب معينة من حياتهم، كجزء لا يتجزأ من المجتمع في إسرائيل، وإنشاء قنوات اتصال مع مؤسسات الدولة وفي داخل المجتمع نفسه. ويشكل مسعى خدمة مصالح المواطنين العرب وتعزيز مواطنيتهم نوعاً من المقاومة للتوجهات البارزة التي تتقصد خلق مواطنة جوفاء، من خلال إفراغها من مضامينها، بواسطة التشريعات والسياسة. ويلعب المجتمع المدني العربي، بوصفه مجتمع أقلية، دوراً سياسياً يتمثل في تعزيز المواطنة العربية وتحدي هيكليات القوة السياسية، المادية والرمزية السائدة.

وعلى الرغم من أن المجتمع المدني العربي ينشط في نطاق دولة القانون ويتميز، في مستويات رسمية، عن المجتمع السياسي، إلا أن البحث يوضح إن هذا المجتمع منشغل بمقارعة سياسة الدولة حيال المجتمع العربي، من خلال تحدي النظام الثقافي - السياسي المهيمن، يطالب بدمقرطة الدولة ويزود، بدرجات متفاوتة، خدمات تحجم الدولة عن توفيرها، أو لا تهتم بتوفيرها. ويضع نشطاء المجتمع المدني ومنظماتهم هذه الأهداف على رأس سلم أولوياتهم واهتماماتهم. ويبرز هذا، بوجه خاص، في الفترات التي تستنكف دولة إسرائيل خلالها، بصورة جديّة، عن تنفيذ مشاريع اجتماعية لا تتساق مع المشروع القومي الإثنو-ثقافي الذي تخدمه وترفع لواءه، مثل استيعاب مئات آلاف المهاجرين الجدد وتوفير احتياجاتهم الأساسية حتى تحقيق اندماجهم في الدولة.

وإلى جانب هذا، فإن الدولة تتبنى فلسفة اقتصادية نيو ليبرالية تجعلها رائدة في عالم الأسواق التجارية العالمية، في الوقت الذي تترك خلفها طبقات فقيرة واسعة، تشمل المواطنين العرب بشكل خاص، الذين جرى إقصاؤهم، على الدوام، إلى خارج المشروع القومي - الصهيوني.

خاص، في الحالات التي يكون فيها النظام السياسي متحيزاً إثنياً، ثقافياً أو قومياً. ففي ظل مثل هذه السياسة، لا تخلق التنظيمات المدنية فضاءات مستقلة من الحرية المدنية فحسب، وإنما هي تخدم، أيضاً، قادة محليين ولاعبين حزبيين - ينشطون في ممارسة الضغط على قوة الدولة - يسعون إلى الإنصاف المترتب عن الالتصاق بقيم مدنية - كونية. ونتيجة لذلك، فإن المجتمع المدني الأثنياتي هو مجتمع سياسي بدرجة كبيرة وقد يكون قريباً جداً من الانخراط والمشاركة في نشاطات تميز، غالباً، المجتمع السياسي، مثل تبني أفكار سياسية تشكل تحدياً للوضع القائم وتحفز الناس على التحرك وتغيير وجه الواقع. ويستطيع المجتمع المدني الأثنياتي، أيضاً، على غرار المجتمع المدني العام، أن يشكل عموداً فقرياً مهنيّاً لأحزاب سياسية وقادة سياسيين، لكي يتحرك هؤلاء ويعملوا في إطار بيئتهم سعياً إلى تغيير الواقع السياسي بين جمهور ناخبهم.

يبحث هذا الكتاب في التنظيمات المدنية العربية في إسرائيل، الطرق والدرجات التي تحولت فيها إلى قناة جديّة للتطور والتمكين، وإلى وكيل لسيرورات الديمقراطية مقابل الدولة ومقابل المجتمع العربي ذاته. ويدّعي بأن التنظيمات المدنية هذه تأسست كفضاء مدني يعبر عن تطلعات اجتماعية، سياسية وثقافية وتستهدف تلبية الاحتياجات والمصالح الحقيقية للأقلية العربية في دولة تبرز فيها، بوضوح، سياسة السيطرة، الرقابة والإهمال تجاه المجتمع العربي. فدولة إسرائيل، التي تخدم مشروعاً قومياً إثنو-ثقافياً، تتبنى رؤية قومية - صهيونية، بصورة معلنة ومُعانة، غير مساومة. وهي تعتمد سياسة تحوّل المواطنين العرب فيها إلى "سكان ثانويين" ومواطنين درجة ب"، بالارتكاز على بنية تحتية محكمة من السيطرة، الرقابة، من جهة، وسياسة الإهمال المتعمدة في المجالات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، من جهة أخرى. وترتّب عن ذلك، أصبح المجتمع العربي ليس أكثر من

اكتسب المجتمع المدني العربي دورا سياسيا مهما، ولو بفضل الحقيقة البسيطة المتمثلة في سعيه إلى تطوير، تعزيز ودفع سيرورات الديمقراطية في مجتمعه هو وفي الدولة، عامة. وسوية مع هذا، ونظرا لأن المحاولات التي تبذلها مجموعات قد لا تعطي ثمارا، أحيانا، بل قد تقود، في أحيان كثيرة، إلى نتائج غير مرجوة، فثمة ادعاء بأن التنظيمات المدنية العربية مؤهلة، حقا، لتوفير خدمات محددة لجمهورها ولتعزيزه.

الاجتماعي أكثر بروزا في أوائل السبعينيات حينما تم تشكيل عدد قليل من التنظيمات المدنية في مسعى لتحدي سياسة الدولة، وبخاصة في مجالي الإسكان والأراضي. أدى الازدياد التدريجي في عدد التنظيمات المدنية، ابتداء من الثمانينات فصاعدا، إلى إنشاء الفضاء الجديد من العمل السياسي الذي يتبادل الرسائل مع المجتمع السياسي العربي ومع الدولة. ونتيجة لذلك، اكتسب المجتمع المدني العربي دورا سياسيا مهما، ولو بفضل الحقيقة البسيطة المتمثلة في سعيه إلى تطوير، تعزيز ودفع سيرورات الديمقراطية في مجتمعه هو وفي الدولة، عامة. وسوية مع هذا، ونظرا لأن المحاولات التي تبذلها مجموعات قد لا تعطي ثمارا، أحيانا، بل قد تقود، في أحيان كثيرة، إلى نتائج غير مرجوة، فثمة ادعاء بأن التنظيمات المدنية العربية مؤهلة، حقا، لتوفير خدمات محددة لجمهورها ولتعزيزه، لكنها تعاني من نقص وقصور حينما يتعلق الأمر بدمقرطة المجتمع العربي ودولة إسرائيل. فمن الجهة الأولى، تبحث دولة إسرائيل عن طرق تستطيع بواسطتها حفظ وتكريس الإيديولوجية الإثنوية المهيمنة في الدولة. ومن الجهة الأخرى، يُزعم بأن هذا الجانب من التدخل المدني، الجاري بين المواطنين العرب، يتم في الوقت الذي يتسع فيه نشاط الحركة الإسلامية ويتعزز. وعليه، فإن تدخل الدولة والحركة الإسلامية، برغم الفارق الكبير القائم بينهما، يخدم ويكرس قيما اجتماعية وثقافية تشكل تحديا للقيم المدنية - الكونية المتأصلة في صميم المجتمع المدني. وإن انغلاق الدولة، الساعية إلى حسم العديد من القضايا من غير إشراك المجتمع العربي ومن دون الاستجابة لمطالبه الأساسية بشأن المساواة والمشاركة في توزيع الموارد، يضع أمام التنظيمات المدنية العربية تحديات تكاد تكون غير محتملة. كذلك، فإن انغلاق المنظمات والمؤسسات الدينية الفاعلة تحت كنف الحركة الإسلامية

تشكل هذه الوجهات في نشاط منظمات المجتمع المدني العربي جزءا لا يتجزأ من نشاط منظمات المجتمع المدني العام في إسرائيل. غير أن التحديات التي تواجه المنظمات العربية هي أضعاف مضاعفة، جراء الحاجة إلى النضال، أولا، من أجل مجرد شرعية وجود المواطنين العرب وشرعية حقوقهم. وفي هذا السياق، تضطر منظمات المجتمع المدني العربي إلى مواجهة الحاجة إلى تمكين المجتمع العربي وتعزيزه، تطوير ودعم قطاعات واسعة منه، كما في مجال التعليم، المهنة وكذلك العمل من أجل ديمقراطية الدولة لإتاحة مجالات مختلفة للعمل وتحصيل موارد مادية إضافية لهذا المجتمع. وفي ضوء هذا، يعالج القسم الأخير من الكتاب تحديات التطوير، التمكين والديمقراطية بغية اختبار مدى نجاح منظمات المجتمع المدني في تحقيق هذه الأهداف والصمود أمام التحديات التي تواجهها وتصبّ عليها مهمة تحقيق أهدافها.

تأسست حركة الانتظام المدني العربي، بصورة غير رسمية، خلال السنوات الأولى من قيام الدولة. الفلسطينيون الذين بقوا في دولة إسرائيل بعد العام ١٩٤٨ كانوا تحت رحمة الحكم العسكري الصارم والقاسي. هؤلاء الفلسطينيون أنفسهم، الذين أخذوا يبحثون عن طرق للتأقلم، شرعوا في إنشاء شبكة اجتماعية جديدة تضمن تلبية احتياجاتهم الفورية. وقد استندت سيرورات التشبيك الاجتماعي هذه على علاقات بدئية أو محلية. شرع النشطاء الاجتماعيون يؤسسون جمعيات محلية ونواد في سعيهم إلى مواجهة تحديات الحياة الجديدة والشاقة. وفي ظل غياب قيادة قطرية رائدة، وعلى خلفية سياسة المؤسسة العسكرية، ركز النشطاء الاجتماعيون عملهم في إطار اجتماعي وفي تقديم بعض الخدمات، بصورة أساسية. وأصبح هذا الانتظام

تنظر الدولة إلى التنظيمات المدنية باعتبارها شكلاً آخر من أشكال التعبئة السياسية التي تنطوي على خطر يحدق بالمشروع القومي - الصهيوني. ولذا، فقد شكك مواطنون عرب ناشطون في قدرتهم على التأثير على سياسة الدولة وعبروا عن عدم الرغبة في التعاون مع مؤسسات الدولة. ومن الجانب الآخر، نجحت التنظيمات المدنية المتماهية مع الأجندة الدينية التي تطرحها الحركة الإسلامية في التغلغل في المجتمع وتحشيد قطاعات واسعة منه، بواسطة تقديم خدمات تلبي الاحتياجات الاجتماعية، الاقتصادية والتربوية الأساسية.

لفئات اجتماعية مغبونة، مثل النساء، الأطفال والمسنين، ولكن، ونظراً لكون توجهها المركزي مدنياً، يغدو السؤال حول المجالات التي تصب فيها جل مواردها ومدى استثمار هذه الموارد في النضال ضد السياسة التي تنتهجها الدولة، هو أيضاً، مسألة مهمة يجدر تقصيها والبحث فيها. وربما تكون الفئات المقصاة قد حصلت، حقاً، على بعض الدعم من مختلف التنظيمات المدنية العربية، لكن الدرجة التي تغير بها جدوا وضعها الأولي، كمجموعات مظلومة، في أعقاب التدخل المدني، يستوجب برهاناً بالأدلة مقابل تغييرات معينة في سياسة الدولة. هذا الاختبار يكتسي أهمية مميزة إزاء الحقيقة الأساسية المتمثلة في أن الدولة تنظر إلى التنظيمات المدنية باعتبارها شكلاً آخر من أشكال التعبئة السياسية التي تنطوي على خطر يحدق بالمشروع القومي - الصهيوني. ولذا، فقد شكك مواطنون عرب ناشطون في قدرتهم على التأثير على سياسة الدولة وعبروا عن عدم الرغبة في التعاون مع مؤسسات الدولة. ومن الجانب الآخر، نجحت التنظيمات المدنية المتماهية مع الأجندة الدينية التي تطرحها الحركة الإسلامية في التغلغل في المجتمع وتحشيد قطاعات واسعة منه، بواسطة تقديم خدمات تلبي الاحتياجات الاجتماعية، الاقتصادية والتربوية الأساسية. ويشار إلى أن التدخل المدني الإسلامي في مواقع أخرى في العالم العربي أسفر عن نجاح التنظيمات المدنية الإسلامية في بناء شبكة مستقلة تعلي قيماً دينية وتنشرها من خلال تقديم خدمات اجتماعية أهملت الدولة، كما ورد آنفاً.

يستدعي هذا المنحى من التطور في حلبة المنظمات المدنية العربية انتباهاً خاصاً. فسياسة السيطرة، الرقابة والإهمال التي اعتمدتها الدولة من جهة، وتنامي المنظمات المدنية في إطار حركة إيديولوجية محافظة من جهة أخرى، يثيران تساؤلات تأملية

في وجه مشاركة المجتمع العربي بمجمله، يخلق وضعاً ينقسم فيه المجتمع إلى معسكرين منفصلين: أحدهما تابع للحركة الإسلامية ويعمل وفق إرادتها ورغبتها فيضمن، بذلك، حصوله على خدماتها، بينما يتألف الثاني من أولئك الذين ليسوا جزءاً منها، فلا يُحرّم من اهتمامها فقط، وإنما يُعتبر أيضاً شاذاً في المشهد الاجتماعي العام، وقد يعتبر كافراً في بعض الأحيان، كما هو الحال مع المنظمات المدنية النسوية العلمانية.

ويذهب الكتاب بعيداً ليعالج، أيضاً، مواضيع خارجة عن نطاق البحث في علاقات المجتمع المدني - الدولة فيغوص، جزئياً، في تركيبة العلاقات ما بين التنظيمات المدنية وبين المجتمع العربي بوجه عام. وينبني تقييم التنظيمات المدنية العربية على مناهج شائعة. وثمة عرض لمعطيات معينة مستخلصة من استطلاع أجري على عينة عشوائية قوامها ٨٠٧ مواطنين عرب فوق سن ١٨ عاماً. وأكثر من هذا، ثمة معطيات معينة أخرى، تعرض في الفصل نفسه أيضاً، استناداً إلى عينة عشوائية قوامها ٩٧ مواطناً ناشطاً يعملون في تشكيلة من التنظيمات المدنية، ينشط جزء كبير منهم على صعيد قطري.

ويسلط الكتاب الضوء على بعض المواقف التي تتبناها التنظيمات المدنية وتنمذج على وجود شرح جدي بين التنظيمات المدنية ذات الصبغة العلمانية الواضحة وبين تلك ذات الصبغة الدينية الصريحة. ويبدو أن التنظيمات المدنية تعتمد موقفاً متردداً غير حازم حينما تواجه مشكلات اجتماعية أساسية في المجتمع العربي، وبخاصة في كل ما يتصل بالمعتقدات الدينية والقيم. ونتيجة لهذا، يصبح تأثير التنظيمات المدنية العربية، بما فيها النسوية، على تمكين الشرائح المستضعفة من المجتمع العربي وعلى ديمقراطيته، مسألة بحثية مثيرة. فالتنظيمات المدنية العربية تسعى إلى إعلاء قيم ليبرالية ودعم الحقوق الأساسية



تظاهرة عربية يهودية في تل أبيب مطالبة بالمساواة.

عديدة تستوجب إجابات بحثية، ما زالت غير متوفرة حتى الآن. بغية سبر غور ساحة التنظيمات المدنية في المجتمع العربي، تتعين الإشارة إلى بضعة جوانب مهمة في هذا الميدان، مثل توزيعاتها، الازدواجية في مجالات نشاطها، مدى الديمقراطية الداخلية فيها، مدى التعاون فيما بينها هي ومدى التزام نشاطها بقيم مدنية كونية. كما يتعين، أيضا، فحص تأثيرات التماثل البنوي - التنظيمي القائم بين المنظمات المدنية وبين الأحزاب السياسية وفرص بلورة سياسة مشتركة من التشبيك، الذي يفترض أن يحقق توفيراً في الموارد، أن يتيح توحيد الجهود وأن يخلق أفاقاً وأسساً للتعاون البناء بينها، بدلا من المنافسة الهدامة.

وثمة حلبة أخرى ذات أهمية في تقصي مميزات المجتمع المدني العربي ومنظومة علاقاته مع بيئته تتصل بمواقف الجمهور العربي من المنظمات المدنية. فقد كان من المهم استيضاح علاقة الجمهور العربي بالمنظمات المدنية ومواقفه حيالها، بغية الكشف عن مدى ثقته بها، دعمه لها ولنشاطها وإلى أي حد يعتبر مساهمتها جزءاً من عملية بناء رأس مال اجتماعي يخدم مصالح المجتمع الجمعية. أحد الافتراضات المهمة في هذا السياق هو أن مستوى الوعي الجماهيري بمميزات منظمات المجتمع المدني وبأنشطتها متدنٍ، ولذا فإن مساهمة الجمهور في فعاليات هذه التنظيمات محدودة جداً.

وتفرض معطيات البحث ادعاءً مركزياً مفاده بأن ثمة مستوى عالياً من الثقة بالنفس والاستعداد للتطوع لدى منظمات ونشطاء المجتمع المدني، حقا، لكن ثمة فجوة كبيرة بين التقييم الذاتي لدى هؤلاء وبين الصورة العامة المرتسمة لدى الجمهور. فالجمهور العربي الفلسطيني في إسرائيل غير مطلع، بدرجة كافية، على نشاط منظمات المجتمع المدني ولا يعتبر هذه المنظمات عاملاً قادراً على مساعدته في مواجهة التحديات الماثلة أمامه أو على تخليصه من وضعه الأدنى منزلة في مبنى القوة والاقتصاد الإسرائيليين. وعلى الرغم من أن منظمات المجتمع المدني ليست تنظيمات تمثيلية بالمفهوم الشائع، وعلى الرغم من اختلاف مكانتها عن مكانة الأحزاب السياسية، إلا أن هذه المنظمات بعيدة عن الجمهور، كما تبين من معطيات الاستطلاع الذي أجري على عينة تمثيلية من المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. ومن شأن تيقظ هذه المنظمات لهذا التباعد أن يتيح لها معالجة هذا الخلل وتحسين علاقاتها مع بيئتها الاجتماعية.

ويقول ادعاءً مركزي آخر في هذا البحث إن منظمات المجتمع المدني التي تنشط في خدمة المصالح وتطمح إلى تلبية

احتياجات الجمهور العربي الفلسطيني في إسرائيل تنجح في تكوين مركز قوة متين وضاج. لكن هذه المنظمات تنجح، في الوقت نفسه أيضا، في تجنيد موارد بشرية ومادية توفر معلومات وأنماطاً احتجاجية ثمة شك ما إذا كان من الممكن توفرها من دون تدخل المنظمات المدنية، كما في حالة يوم النكبة أو يوم الأرض. وهي لا تفلح في إقناع الجمهور العربي نفسه بأهمية نشاطها، بجذواه وبضرورته، من جهة، بينما تحيد وتجهض طاقات الاحتجاج الكامنة والمقاومة المحتملة في حال تردي الوضع الإنساني، الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، بسبب إغراقها نخبة واسعة من المثقفين والمتعلمين ذوي التجربة ورأس مال بشري مهم في نشاط تنظيمي يمتاز بالتنافسية وبإجراءات المؤسسة العميقة، من جهة ثانية. وبكلمات أخرى، هذه النخبة الناشطة في منظمات المجتمع المدني متنازعة بين غياب الدعم والالتزام الفاعل من جانب الجمهور العربي، من جهة، وبين عدم فاعليتها في مواجهة مؤسسات الدولة، من جهة أخرى.

ويطرح البحث ادعاءً آخر مؤداه أن منظمات المجتمع المدني تشكل جبهة نضالية قوية في وجه المؤسسة السياسية في الدولة، لكن هذه المنظمات تعجز عن تحقيق تغيير جدي في سياسات الدولة. وتبين المعطيات التجريبية الواردة في أجزاء البحث المختلفة أن ثمة إدراكاً واسعاً لدى نشطاء وقادة منظمات المجتمع المدني، كما لدى الجمهور الواسع أيضاً، بأن أحد التحديات المركزية التي يواجهها المجتمع العربي الفلسطيني تتمثل في التمييز، الاضطهاد والإقصاء التي تميز سياسة الدولة حياله. فهذه السياسة تعيق فرص تطور هذا المجتمع، الذي يعيش في ظل نقص دائم ويعاني من فجوات شاسعة في مستوى الحياة، في الثقافة والتعليم وفي الصحة، بالمقارنة مع المتوسط العام في

يسعى جزء كبير من منظمات المجتمع المدني العربي إلى ممارسة الضغط على مؤسسات الدولة بغية تغيير سياساتها تجاه مجتمع الأقلية. وتنعكس هذه الضغوطات في أنشطة التقاضي والمرافعة الواسعة. كما تنعكس، أيضا، في الشراكات التي تقيمها منظمات المجتمع المدني مع مؤسسات الدولة، بغية دفعها إلى تغيير سياساتها. لكن البحث يُظهر أن هذه الجهود ليست فعالة كفاية، مما يعزز التوجهات الداعية إلى تحويل منظومة العلاقات ما بين الأقلية العربية الفلسطينية وبين دولة إسرائيل.

شرائع واسعة في المجتمع حيال نفسها وتجاه الدولة. وتعكس عملية المؤسسة، من الجهة الأولى، اتساع وتعمق التخصص لدى منظمات اجتماعية وحيوية لازدهار المجتمع ولحماية مصالحه واحتياجاته. ومن الجهة الأخرى، تؤدي المؤسسة التنظيمية أو النمو الواسع بين منظمات مدنية عديدة إلى تفتت اجتماعي. وتتجسد هذه العملية في ثلاث صور مختلفة. الأولى، تقسيم المجتمع إلى ساحات عمل ونضال متغايرة ومتمايزة لا يتحقق بينها، بالضرورة، تنسيق وتعاون دائم. الثانية، إن نمو المنظمات يؤدي إلى تخصيص قسط كبير من الموارد البشرية والمادية للحفاظ على استمرارية وجود المنظمات، ما يقلص من الاستثمار في الحلول التي تلبي احتياجات ومطالب المجتمع. والثالثة، إنها وصفة واضحة للنخبوية وللتباعد والجفاء بين طبقات مثقفة وذات مهارات وبين المجتمع بأسره. والنتيجة العملية لسيرورة التحول نحو العمل الجمعياتي الأهلي هذه هي تراجع حجم الانشغال في التحشيد والاحتجاج الاجتماعيين واقتصاره على فئة ضئيلة من النشطاء المدنيين.

ويطرح هذا البحث ادعاء خامسا مركزيا هو وجود مسافة غير قصيرة تباعد بين منظمات المجتمع المدني العلمانية وبين المنظمات المدنية الدينية. ويرتبط هذا البؤن، الذي يتبدى في غياب التفاعلية والتبادلية بين هذين الصنفين من المنظمات على المستوى العملي، بالتمايز العميق في كل ما يتصل بالقيم والبنى الاجتماعية التي يسعى كل من هذين المعسكرين إلى ترويجها وتكريسها. فالمنظمات الدينية تبذل طاقات مدنية وفيرة في مشروع اجتماعي - ثقافي محافظ يتعارض مع الثقافية المدنية الليبرالية ويقوّي توجهات رجعية في المجتمع تثير توترات جدية مع بيئتها العلمانية. ولا يلغي هذا النشاط، بالطبع، ولا ينتقص من مساهمة هذه المنظمات في تحسين

هذه المجالات لدى مجتمع الأغلبية اليهودية. وتنشط منظمات المجتمع المدني لتغيير هذه السياسة، ليس بواسطة إدارة الظهر للدولة، بل العكس.

يسعى جزء كبير من منظمات المجتمع المدني العربي إلى ممارسة الضغط على مؤسسات الدولة بغية تغيير سياساتها تجاه مجتمع الأقلية. وتنعكس هذه الضغوطات في أنشطة التقاضي والمرافعة الواسعة. كما تنعكس، أيضا، في الشراكات التي تقيمها منظمات المجتمع المدني مع مؤسسات الدولة، بغية دفعها إلى تغيير سياساتها. لكن البحث يُظهر أن هذه الجهود ليست فعالة كفاية، مما يعزز التوجهات الداعية إلى تحويل منظومة العلاقات ما بين الأقلية العربية الفلسطينية وبين دولة إسرائيل. ذلك إن عدم استجابة مؤسسات الدولة لهذه المطالب يؤدي إلى تنامي وتعميق الميل بين الجمهور العربي نحو تشجيع التوجه، بصورة أوسع، إلى هيئات دولية، مثل مؤسسات هيئة الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي أو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وهي النادي الذي انضمت إسرائيل إليه مؤخرا. صحيح أن هذه التوجهات تتنامى وتتعمق في نشاطات منظمات المجتمع المدني، وبين نشطاء هذه المنظمات، لكن الجمهور الواسع لا يرى بها بديلا عن ممارسة الضغط على مؤسسات الدولة ومطالبتها بتلبية احتياجات المجتمع العربي الفلسطيني. وهذا، علاوة على أن تنامي التوجهات الدولية يؤثر رداً فعل حادة من جانب الدولة تسعى إلى نزع الشرعية عن منظمات المجتمع المدني وقادتها، كما في حالة الشيخ رائد صلاح، من الحركة الإسلامية.

وهناك ادعاء آخر يقول إن ثمة سيرورة من التحول نحو العمل الجمعياتي الأهلي تشمل، أيضا، قوى اجتماعية ومثقفة ورأس مال بشري قيمي، ما يؤثر على الأنماط السلوكية لدى

مستوى حياة السكان، كما لا ينفي حقيقة أن هذه المنظمات تقدم خدمات بأحجام ومستويات لا تستطيع المنظمات المدنية العلمانية توفيرها، إطلاقاً. وعلى الرغم من هذا، هنالك بُعد، بل توتر، بين هذه المنظمات يُضعف مدى التفاعل بينها، ثم مدى الثقة المتبادلة تالياً، والتي يفترض بها تعزيز رأس المال الاجتماعي وتوسيعه. وتمتلك منظمات المجتمع المدني الدينية الفضاءات الاجتماعية الخاصة بها فتنشط في نطاقها ساعة إلى ترسيخ منظومة قيمية وأنماط سلوكية مقبولة في المجتمع العربي الفلسطيني المحافظ. ونظراً لكون هذه المنظمات مرتبطة بالبنى الاجتماعية العضوية في هذا المجتمع، ونظراً لأنها تقدم خدمات أساسية - مثل التعليم، الصحة والخدمات الدينية - لا تستطيع المنظمات العلمانية توفيرها، بل لا تطمح إلى توفيرها، تنشأ فجوة في مدى المشاركة الاجتماعية من جانب هذين الصنفين من المنظمات المدنية. فبينما نرى المنظمات المدنية الدينية قريبة من المجتمع وتنشط بين ظهرانيه على نحو منظم ومثابر، نجد المنظمات العلمانية، في المقابل، ورغم تقديمها خدمات ضرورية وحيوية، بعيدة، بل مغترية، عن المجتمع، بدرجة كبيرة، نسبياً. وحيال هذا الوضع، نجد المجتمع المدني العربي متصدعاً وخاضعاً، إلى حد كبير، للبنى الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع. فالمنظمات المدنية الدينية الإسلامية والمسيحية لا تقيم بينها أية روابط أو علاقات،

تقريباً، وفي الوقت ذاته لا يقيم هذان النموذجان الأصليان من المنظمات تعاوناً مع منظمات مدنية علمانية.

والادعاء السادس الذي يطرحه هذا البحث يتصل بالعلاقة بين المنظمات المدنية وبين الأحزاب السياسية. فانطلاقاً من حقيقة العلاقة بين المجتمع السياسي وبين المجتمع المدني، وتأسيساً على فرضية أن النشاط المدني هو سياسي، وخصوصاً لدى الحديث عن وضعية أقلية تتعرض للإقصاء في دولة إثنية قومية، تصبح العلاقة بين المنظمات المدنية العربية وبين الأحزاب السياسية مسألة ذات أهمية كبرى. والادعاء المركزي في هذا السياق هو إن تماثل منظمات مدنية مختلفة مع أحزاب وتيارات إيديولوجية يجهض إمكانيات التعاون فيما بينها. ويمسّ هذا النمط بفاعلية عمل المنظمات المختلفة ويقلص من نمو رأس المال الاجتماعي الشامل في المجتمع. وتعمق أنماط التشبيك التنظيمية التي تقوم على قاعدة إيديولوجية - سياسية حالة التصدع الداخلي وتفسح المجال أمام الدولة لمزيد من الاختراق، مما يجعل السيطرة على سلوك مجتمع الأقلية أكثر سهولة. وبكلمات أخرى، مقابل المساهمة الجدية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني في تمتين المجتمع العربي، ثمة مساهمة سلبية تتجسد في إسباغ الشرعية على تقسيمات داخلية تُضعف المجتمع وقدرته على مواجهة التحديات الماثلة أمامه.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سليم سلامة]